

أحكام المحكمة الدستورية العليا في التأمين الاجتماعي (المعاشات)

نبيل محمد عبد اللطيف



كتاب الأهرام القطط

يصدر شهريا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة
مرسى عطا الله

رئيس التحرير
عصام رفعت

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية:
جمهورية مصر العربية ٦٠ جنيها
الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي
دول أوروبا وأفريقيا ٤٠ \$ أمريكي
باقي دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات ب شيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الحلاء
تليفون: ٥٧٨٦١٠٠ - ٧٧٠٤٤٤٤
فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣
الرقم البريدي: ١١٥١١
البريد الإلكتروني: ik@ahram.org.eg

سعريـع النسخة الواحدة للجمهور بالبلاد العربية والأجنبية

لبنان ٣٠٠٠ ليرة. الاردن ١٠٠٠ دينار. الكويت ٠,٧٥٠ دينار. السعودية ٨,٠٠٠ ريال.
المغرب ٢٠,٠٠٠ درهم. البحرين ١٠,٠٠٠ دينار. قطر ١٠,٠٠٠ ريال. الامارات ١٠,٠٠٠ درهم.
فلسطين ١,٥٠ دولار. ألمانيا ٢,٠٠ يورو.

أحكام المحكمة الدستورية العليا في التأمين الاجتماعي «المعاشات»

نبيل محمد عبد اللطيف

المحامي لدى محكمة النقض والدستورية العليا
ماجستير في التأمينات الاجتماعية

العدد 256 - أول يناير 2009

تقديم

الكتاب الذى نقدمه هذا الشهر فى غاية الأهمية، حيث يتناول أحد الموضوعات المهمة التى تهم قطاعا عريضا من المواطنين فضلا عن المشرع ذاته والأجهزة الحكومية المعنية.

هذا الكتاب يتناول بكل دقة النصوص التى وردت فى قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتى تعرضت للطعن عليها لمخالفتها أحكام الدستور والتى تمثلها أحكام المحكمة الدستورية العليا فى التأمين الاجتماعى (المعاشات).

ويتناول الكتاب قضايا تأمينية مهمة: استحقاق المعاش عن الأجر المتغير - الجمع بين المعاش والأجر من العمل - شروط ثبوت الزواج بحكم قضائى نهائى لاستحقاق المعاش - معاش الزوج - معاش المجدد - المبالغ الإضافية عن الاشتراكات المقررة بقانون التأمين الاجتماعى - عدم دستورية حرمان صاحب المعاش المبكر من زيادة المعاش - عدم دستورية تخفيض معاش الأجر المتغير - عدم دستورية وضع حد أقصى للزيادة فى علاوة معاش عام ٢٠٠٤ .

ونرجو أن يحقق هذا الكتاب الأهداف المرجوة منه.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمة

نظام التأمين الاجتماعي في مصر يعد من أفضل النظم التي ظهرت في القرن العشرين من حيث المزايا التي كفلها للخاضعين له ومن حيث تغطيته لآخطار عديدة وهي التي نص عليها قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حيث يشمل نظام التأمين الاجتماعي التأمينات التالية:

١. تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

٢. تأمين اصابات العمل

٣. تأمين المرض

٤. تأمين البطالة

٥. تأمين الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات.

ونظرا لأن بعض النصوص التي تضمنها قانون التأمين الاجتماعي المذكور قد تعرضت للطعن عليها بمخالفتها للدستور واصدرت بشأنها المحكمة الدستورية العليا احكامها بعدم دستورتها فقد كانت فكرة هذا المؤلف في جمع هذه الاحكام لتكون تحت بصر المشرع وهو يعاود النظر في تعديل هذا القانون بوضع نظام معاشات جديد.

والله الموفق،

المؤلف

اهم الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض نصوص قانون التأمين الاجتماعي؛

اولا: استحقاق المعاش عن الاجر المتغير:

نصت المادة ١٨ مكرر ١، علي انه، يستحق المعاش عن الاجر المتغير ايا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الاجر وذلك متى توافرت في شأنه احدي حالات استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي.

ويشترط لصرف المعاش عن الاجر المتغير عند استحقاقه لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ الا تقل سن المؤمن عليه عن خمسين سنة وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في الدعوي رقم ١٥٣ لسنة ٢٦ قضائية دستورية بجلاسة ٢٠٠٥/٧/٣١ بعدم دستورية ما اشترطته الفقرة الثانية الا تقل سن المؤمن عليه عن خمسين سنة لصرف المعاش عن الاجر المتغير عند استحقاقه لتوافر الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ هي هذه الحالة:

يقضي نص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالآتي: «يستحق المعاش في الحالات الآتية»:

- ١- انتهاء خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن المعاش.

٢. انتهاء خدمة المؤمن عليه للفصل بقرار من رئيس الجمهورية.

◆◆◆◆◆

- ٥- انتهاء خدمة المؤمن عليه لغير الاسباب المنصوص عليها في البنود ٢، ٢، ١ متى كانت مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل .

والواضح من النص المشار اليه، انه قد اشترط لاستحقاق المعاش توفر احد الحالات المصنوع عليها في البنود المشار اليها.

الا انها فيما يتعلق باستحقاق المعاش في الحالة المذكورة بالبند الخامس قيد استحقاق المعاش بقيد زمني هو ان تكون مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين : ٢٤ شهرا علي الاقل ولا جناح علي المشرع في ان يضع هذا القيد ذلك علي اعتبار ان نظام التأمين الاجتماعي نظام ممول ، وان المؤمن عليه ليحصل علي المعاش قبل بلوغ سن الشيخوخة ينبغي ان يكون قد ادي الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي مدة مناسبة ، حتي لا يؤدي انتهاء خدمة المؤمن عليه في سن مبكرة الي الحصول علي المعاش لمدة طويلة الامر الذي يؤدي الي التأثير علي موارد صناديق التأمين الاجتماعي ، بما قد يؤدي الي عجز هذه الموارد عن الوفاء بالتزاماتها المقررة بأحكام القانون ، فضلا عن الاصل في استحقاق المعاش الذي يوفره نظام التأمي ان تقوم لدي المؤمن عليه حالة ماسة ، تستدعي كضالة مورد رزق ثابت له وقد راي المشرع ان الحالات التي تناولتها البنود الثلاثة من المادة ١٨ هي حالات ينقطع فيها مورد رزقه (دخل المؤمن عليه) سواء من عمله لبلوغ سن التقاعد او لفصله من الخدمة قبل بلوغه هذه السن او لوفاته او عجزه عجزا كاملا او عجزه عجزا جزئيا مستديما مع ثبوت عدم وجود عمل اخر لدي صاحب العمل يتناسب مع اصابته بهذا العجز الجزئي.

فاذا ما توفر لدى المؤمن عليه شرط مدة الاشتراك التي اشترطها النص للحصول على المعاش عن أجره الاساسي فلا يقبل ان يضيف المشرع الى ذلك الشرط شرطا خاصا باستحقاقه المعاش عن الاجر المتغير الذي اسهمت اشتراكاته التي قام بتأديها استقطاعا من أجره في تمويله مقتضاه هو الا يقل سنة عند انتهاء خدمته وطلبه صرف المعاش عن خمسين سنة.

وفي بيان المحكمة الدستورية العليا لاسباب حكمها بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكرر من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اوردت مايلي:

« ان الرعاية التأمينية ضرورة اجتماعية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية وان غايتها ان تؤمن المشمولين بها في مستقبل ايامهم عند تقاعدهم او عجزهم او مرضهم وان تكفل الحقوق المتضرعة عنها لاسرهم بعد وفاتهم كما عهد الدستور بنص المادة ١٢٢ الي المشرع بصوغ القواعد التي تتقرر بموجبها علي خزانة الدولة والمرتببات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت والجهات التي تتولي تطبيقها لتهيئة الظروف الافضل التي تفي باحتياجات من تقرر لمصلحتهم وتكفل مقوماتها الاساسية التي يتحررون لها من العوز وينهضون معها بمسئولية حماية اسهم والارتفاع بمعيشتها ما مؤداه ان التنظيم التشريعي للحقوق التي كفلها المشرع في هذا النطاق يكون مجافيا احكام الدستور مناهيا لمقاصده اذا تناول هذه الحقوق بما يهدرها او يعود الي الوراء، وقد صدر نفاذا لذلك قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ليشمل التأمين ضد مخاطر بذاتها تندرج تحتها الشيخوخة والعجز والوفاة وغيرها من الاسباب التي تنتهي بها الخدمة والتي عدتها المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي ليفيد المؤمن عليه الذي تسري عليه احكام ذلك القانون من المزايا التأمينية التي نص عليها عند تحقق اخطار المؤمن منه ثم صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي ويزيادة المعاشات الذي استحدث نص المادة ١٨ مكرر المشار اليه، والذي جري تعديله بعد ذلك بمقتضي القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ مقرر اصل الحق في المعاش من الاجر المتغير، بحيث يستحق هذا المعاش طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٨ مكررا كانت مدة اشتراك المؤمن عليه عن هذا الاجر الاساسي، وكان ما استهدفه المشرع من ذلك هو مد الحماية التأمينية لتشمل اجر المؤمن عليه بمختلف عناصره بغية توفير معاش مناسب للمؤمن عليه ومقارب لما كان يحصل عليه من اجر اثناء الخدمة يفي باحتياجاته الضرورية عند حالته الي التقاعد الا انه اضاف بالنص شرطا جديدا لاستحقاق المعاش عن الاجر المتغير بالنسبة للمخاطبين بحكم البند رقم ٥ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي، وهو شرط بلوغ الستين عاما، قصد به تغيير عناصر الحق في المعاش بما يخل بالمركز القانوني لطائفة معينة من هؤلاء المؤمن عليهم وهم الذين لم يتحقق بالنسبة لهم ذلك الشرط ولم يبلغوا سن الخمسين، فأخرجهم بالتالي من نطاق تطبيق هذا النص رغم توافر شروط استحقاق المعاش عن الاجر الاساسي وسدادهم الاشتراكات للمدة المقررة قانونا وهي ٢٤٠ شهرا علي الاقل طبقا لنص المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي بما يؤدي الي حرمانهم من المزايا التأمينية التي كفلها لهم الدستور كقرنائهم ويتمحض بالتالي عدوانا علي حقوقهم الشخصية التي سعي الدستور الي صونها كما يعد مجاوزة من المشرع لنطاق السلطة التقديرية التي يملكها في مجال تنظيم الحقوق، وذلك من خلال اقتحام المجال الذي يؤكد جوهرها، ويكفل فعاليتها وذلك كله بالمخالفة لنص المادتين ١٧، ١٢٢ من الدستور.

واستطرد الحكم الي القول « وحيث ان النص المطعون فيه قد اشترط لصرف معاش الاجر المتغير بالنسبة للمخاطبين بحكم البند رقم ٥ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي الاتقل سن المؤمن عليه عن ٥٠ سنة فانه يكون متبنيا تمييزا تحكميا بين المؤمن عليهم المخاطبين بحكم هذا البند لا يستند الي اسس موضوعية، اذ اختص فئة المؤمن عليهم المخاطبين باحكام ذلك النص الذين بلغوا سن الخمسين فاكثر بحقوق تأمينية تتمثل في صرف المعاش عن الاجر المتغير بينما حجبها عن قرنائهم الذين لم يبلغوا هذا السن حال كون الخطر المؤمن من ضده قائما في شأن افراد هاتين الفئتين وجميعهم مؤمن عليهم قاموا بسداد اشتراكات المدة المحددة بنص البند ٥ من المادة ١٨ المشار اليها المانح لمعاش الاجر الاساسي، وكان يجب ضمنا للتكافؤ في الحقوق بينهم ان تنتظم قواعد موحدة لتقييم في مجال تطبيقها تميزا بين المخاطبين بها ومن ثم فان النص الطعن يكون قد جاء مخالفا لنص المادة ٤٠ من الدستور.

والحكم المشار اليه جاء مطابقا لما قضت به في حكمها الصادر في الدعوي رقم السنة ١٨ ق «دستورية» بجلسة ٢٠٠٠/٩/٩ من عدم دستورية المادة عشر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنه من اشتراط ان تكون سن المؤمن عليه من ٥٠ سنة فاكثر لزيادة المعاش في الحالة المنصوص عليها في البند الخامس من المادة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، منشور بالجريدة الرسمية في ٢١/٩/٢٠٠٠.

محكمة النقض تلتزم بحكم المحكمة الدستورية بأثر رجعي،

الترتبت محكمة النقض بتطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا فيما قضت به من عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ مكرر من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي فقد اوردت بحكمها الصادر في الطلب رقم ٩٥ لسنة ٧٢ ق، رجال القضاء، بجلسة ٢٠٠٢/١٢/١٠ القاعدة الآتية،

« النص في المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه :

« تزداد المعاشات التي تستحق اعتبارا من ١٩٨٧/٧/١ في احدي الحالات الآتية،

١... ٢. الحالة المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ١٨ المشار اليها متي كانت سن المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف ٥٠ سنة فاكثرو تحدد الزيادة بنسبة .. وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسري في شأنها جميع احكامه.. وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد حددت حالات استحقاق المعاش ومن بينها حالة المعاش المبكر بند ٥ وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت في الدعوي رقم ١ لسنة ١٨ ق «دستورية» بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٩ بعدم دستورية المادة الحادية عشر من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمنته من اشتراط ان تكون سن المؤمن عليه ٥٠ سنة فاكثرو لزيادة المعاش في الحالة المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ١٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ سالف الذكر ونشر بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٠/٩/٢١ واستطردت المحكمة الي القول: « واذا كان يترتب علي الحكم بعدم دستورية نص في القانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم الا ان عدم تطبيقه لا ينصرف الي المستقبل فحسب وانما ينسحب علي الوقائع والعلاقات السابقة علي صدور الحكم مالم تكن هذه العلاقات والمراكز قد استقرت بحكم جائز لقوة الامر المقضي او بانقضاء مدة التقادم وكان الطالب عند انتهاء خدمته بالاستقالة قد توافرت في حقه شروط استحقاق المعاش والزيادة المقررة بالنص سالف البيان.

« كان امتناع جهة الادارة عن صرف مستحقات الطالب من هذه الزيادة الي غير اساس ومن ثم تقضي المحكمة بأحقية الطالب في هذه الزيادة، وتكمن اهمية ما اوردته حكم محكمة النقض سالف الذكر فيما يلي،

١. انه صدر في ظل العمل بالقرار تكون قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٩٨ « منشور الجريدة الرسمية. العدد ١٨ مكرر في ١١/٧/١٩٩٨ الذي نص في مادته الاولى علي ان يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ النص الآتي:

« يترتب علي الحكم بعدم دستورية نص في قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم مالم يحدد الحكم لذلك تاريخا آخر..

وقد اراد المشرع بهذا النص ان يحسم خلافا في الفقه ثار حول تفسير نص المادة ٤٩ قبل تعديله والذي كان يقضي بالآتي: « و يترتب علي الحكم بعدم دستورية نص في قانون او لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم. اذ ادي ذلك بالبعض الي القول بأن النص المقضي بعدم دستوريته ينصرف اثره الي المستقبل واعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية في حين كان اغلب الفقه علي ان الحكم بعدم الدستورية كغيره من الاحكام ذات طبيعة كاشفة فهو لا يستحدث جديدا ولا ينشيء مركزا او وضعاً لم يكن موجودا من قبل، وانما يكشف عن حكم الدستور في النص المطعون عليه لبيان مدى مطابقته للدستور وما ينتهي اليه يكون امرا ملازما للنص منذ صدوره، فعيب عدم الدستورية عيب مصاحب لنشوء النص التشريعي او اللائحة.

ومن ثم فان الاثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية امر يفرضه المنطق القانوني وقد افصح المشرع عن قصده في تقرير الاثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية فيما اوردته تعليقا علي المادة ٤٩، قبل التعديل حيث جاء فيها ان القانون تناول اثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون او لائحة فنص علي عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة واستقر الفقه والقضاء علي ان مؤداه هو عدم

تطبيق النص في المستقبل فحسب إنما بالنسبة الوقائع والعلاقات السابقة علي صدور الحكم بعدم دستورية النص المشرع بتعديله نص المادة ٤٩ علي النمو الوارد بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ لم يقصد الي الغاء الاثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية وإنما كان مراده الحد من الاثار المترتبة علي الاثر الرجعي للحكم بعدم دستورية النص اذ ان اطلاق ذلك الاثر قد يؤدي في بعض الاحيان الي نتائج سلبية ومشكلات عملية نتيجة لاستطالة الزمن الذي ظل النص مطبقا خلاله قبل الحكم بعدم دستوريته مما قد يؤدي الي احداث هزات اقتصادية او اجتماعية يترتب عليها الاخلال بالمراكز القانونية المستقرة او تحميل الدولة بأعباء مالية تنوء بها خزائنها.

وهذه الاعتبارات هي التي دعت الي تعديل النص ليعترك للمحكمة حرية الحد من مدي هذه الرجعية علي ضوء الظروف الخاصة بكل دعوي والثابت في ضوء ما تقدم ان حكم المحكمة الدستورية الذي نحن بصددده لم يحدد لنفاذه تاريخ اخر يبدأ منه نفاذ الحكم بعدم الدستورية يكون من مقتضاه ان يطبق هذا الحكم باثر رجعي ومؤدي ذلك استحقاق المؤمن عليه لزيادة المعاش المبكر الذي تقرره وكانت سنة وقت انتهاء خدمته تقل عن الخمسين عاما ولا يحق للهيئة التأمينية حرمانه من شيء من هذه الزيادة التي حالت دون حصوله عليها ذلك النص المقضي بعدم دستوريته وهذا هو ما انتهى اليه حكم محكمة النقض.

٢- ان مقتضي حكم الدستورية التزام الهيئة التأمينية بتطبيقه علي المخاطبين بنص البند ٥ من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذين احيلوا للمعاش المبكر قبل بلوغ سن الخمسين شأنهم في ذلك شأن اقرانهم الذين احيلوا للمعاش المبكر وكانت سنهم عند انتهاء خدمتهم قد بلغت سن الخمسين.

٣- ان اعمال الهيئة التأمينية لاحكام التقادم الخمس المنصوص ١/٣٧٥ من القانون المدني علي غير اساس ذلك ان اعمال هذا التقادم إنما يكون في شأن الحقوق المقررة والمستحقة الاداء التي يسكت صاحب الحق عن المطالبة بها المدي الزمني المنصوص عليه بهذه المادة ولم يكن حق المؤمن عليه صاحب المعاش المبكر الذي كانت سنة اقل من الخمسين عاما عند انتهاء خدمته مقرا كان هناك نص بحول بينه وبين تمتعه بالحق في الزيادة المقررة للمعاش عن الاجر المتغير وقد زال هذا المانع بحكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بعدم دستورية النص فيمكن من تاريخ هذا الحكم حساب التقادم وليس من قبله.

ثانياً: الجمع بين المعاش والاجر من العمل

نصت المادة ٤٠ من قانون الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستبد له بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ م ٥ من القانون المذكور، علي الآتي:

اذا عاد صاحب المعاش الي عمل يخضعه لاحكام هذا التأمين او لاحدي الجهات التي خرجت من مجال تطبيق هذا القانون لوجود نظام بديل فقرره وفقاً للقانون، يوقف صرف معاشه اعتباراً من اول الشهر التالي وذلك حتي تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها او بلوغه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة ١٨ ايها سبق.

واذا كان الاجر الذي سوي عليه المعاش او مجموع ما كان يتقاضاه من اخر في نهاية مدة خدمته السابقة ايها اكبر يجاوز الاجر المستحق له عن العمل المعاد اليه يؤدي اليه من المعاش الضرق بينهما علي ان يخفض الجزء الذي يطرف م المعاش بمقدار ما يحصل عليه من زيادات في اجره... الخ.

ولما كانت المادة ٤٠ بصياغتها المشار اليها قد حرمت صاحب المعاش المبكر من الحق في الجمع بين معاشه وبين اجره من العمل وان يظل هذا الحرمان طيلة اشتغاله بهذا العمل او بلوغه التقاعد المنصوص عليه بالمادة ١/١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، فقد طعن عليها امام المحكمة الدستورية العليا بالطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية، ثم بالطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ قضائية دستورية بعدم الضرتين الاولى والثانية

..(١)

وبجلسة ١٤/١/١٩٩٥ قضت المحكمة الدستورية العليا بالاتي:

أولاً : بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من أنه إذا عاد صاحب المعاش إلى عمل بإحدى الجهات التي خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي لوجود نظام بديل مقرر وفقاً للقانون يوقف صرف معاشه اعتباراً من أول الشهر التالي وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار إليها وبلوغه السن المنصوص عليها بالبند ١ من المادة ١٨ أيهما سبق؛

ثانياً : بسقوط ما يتصل بها من أحكام الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي وقد استندت المحكمة الدستورية العليا في قضائها إلى مخالفة نص المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي لأحكام المواد ٧، ١٢، ١٣، ٢٤، ٦٢، ٤٠، ١٢٢ من الدستور وتقضي هذه النصوص بالآتي؛

المادة ٧، يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي..

المادة ١٢، يلتزم الجميع برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها..

المادة ١٣، العمل حق واجب وشرف تكلفه الدولة..

المادة ٢٤، الملكية الخاصة مصونة..

المادة ٤٠، المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات..

المادة ٦٢، للمواطن.. ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني..

المادة ١٢٢، يعين القانون قواعد ويجلسه ١٩٩٧/٦/٧ قضت المحكمة الدستورية العليا بالآتي؛

« حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولما كان هذا الحكم قد جاء ترديداً لما جاء بالحكم الأول في مجمل ما استند إليه منتهياً إلى القضاء بعدم دستورية النص فلا بأس من أن نورد المبادئ التي ساقها هذا الحكم في تقرير قضائه.

١- الرقابة القضائية للمحكمة الدستورية العليا لا شأن لها بالتناقض بين تشريعين؛

النص على النص المطعون عليه بمخالفته نص المادة ٧ من قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ مرود بأن الرقابة القضائية التي تباشرها المحكمة الدستورية العليا في شأن دستورية القوانين واللوائح مناطها قيام تعارض بين نص قانوني وحكم في الدستور ولا شأن لها بالتناقض بين تشريعين سواء اتحدا أو اختلفا في مرتبتهما..

٢- سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق؛

الأصل في سلطة المشرع في مجال تنظيم الحقوق.. وعلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة.. أنها سلطة تقديرية مالم يقيد الدستور ممارستها بضوابط تحد من إطلاقها وتكون تخوفاً لها لا يجوز اقتحامها أو تخطيها، وكان الدستور إذ يعهد بتنظيم موضوع معين إلى السلطة التشريعية، فإن ما تقره من القواعد القانونية بصدده لا يجوز أن ينال من الحق محل الحماية الدستورية سواء بالنقض أو بالانتقاص وذلك أن إهدار الحقوق التي كفلها الدستور أو تهملها عدوان على مجالاتها الحيوية التي لا تتنفس إلا من خلالها.

٣- الوحدة العضوية التي تجمع نصوص الدستور- حق العمل حق التأمين الاجتماعي؛

البيان من أحكام الدستور.. بما يحقق تكاملها، ويؤمن الوحدة العضوية التي تجمعها، ويصون ترابطها وأنه في مجال حق العمل والتأمين الاجتماعي، كفل الدستور بنص مادته الثالثة عشر امرين؛

أولهما : ان العمل ليس ترفا ولا يمنح تفضلا، وما نص عليه الدستور في الفقرة الاولى من المادة ١٣ من اعتبار العمل حقا مؤداه الا يكون تنظيم هذا الحق مناقضا لفحواه، وان يكون فوق هذا اختيارا حرا، والطريق اليه محدد وفق شروط موضوعية مناطها مايكون لازما لانجازه ولاهمية العمل في تقدم الجماعة، واشباع احتياجاتها ولصلته الوثيقة كذلك بالحق في التنمية بمختلف جوانبها، توليه الدولة تقديرها وتزويل عوائقها وفقا لامكانتها.

ثانياً : ان الاصل في العمل ان يكون اراديا ولا يجوز بالتالي ان يحمل عليه المواطن وبمقابل عادل، وهي شروط تطلبها الدستور في العمل الالزامي، وقيد المشرع بمراعاته في مجال تنظيمه كما لا يتخذ شكلا من اشكال السخرة المنافية في جوهرها للحق في العمل باعتباره شرفا والمجافية للمادة ١٣ من الدستور بفقرتيها.

٤. الوفاء بالأجر عن العمل أحق بالحماية الدستورية؛

الاسهام في الحياة العامة وفقا لنص المادة ٦٢ من الدستور، يوجب علي الجماعة ان تعمل علي التمكين لقيمها الاخلاقية والوطنية وفق مستوياتها الرفيعة والوفاء بالأجر عن عمل تم اداؤه في نطاق رابطة عقدية او علاقة تنظيمية ارتبط طرفاها بها وحدد الاجر من خلالها يكون بالضرورة احق بالحماية الدستورية.

٥. التزام الدولة بالتأمين الاجتماعي يمليه التضامن بين افراد الجماعة؛

ان المادة ١٢٢ من الدستور تخول المشرع صوغ القواعد القانونية التي تتقرر بموجبها علي خزانة الدولة ومرتبات المواطنين ومعاشاتهم وتعويضاتهم واعاناتهم ومكافآتهم مع بيان احوال الاستثناء منها والجهات التي تتولي تطبيقها الا ان التنظيم التشريعي للحقوق التي كفلها المشرع في هذا النطاق، يكون مجاهيا بأحكام الدستور ومنافيا لمقاصده، واذا تناول هذه الحقوق بما يهدرها او يفرغها من مضمونها ولازم ذلك ان الحق في المعاش - اذا توافر اصل استحقاقه وفقا للقانون - انما ينهض التزاما علي الجهة التي تقرر عليها وهو ما تؤكد قوانين التأمين الاجتماعي - علي تعاقبها - اذ يبين منها ان المعاش الذي تتوافر بالتطبيق لاحكامها شروط اقتضائه عند انتهاء خدمة المؤمن عليه وفقا للنظم المعمول بها، يعتبر التزاما مترتبا بنص القانون في ذمة الجهة المدنية.. مظلة التأمين الاجتماعي التي يمتد نطاقها الي الاشخاص المشمولين بها - هي التي تكفل لكل مواطن الحد الأدنى من المعاملة الانسانية التي لا تمتن فيها آدميته والتي توفر لحرية الشخصية مناخها الملائم، ولضمانة الحق في الحياة اهم رواهدا وللحقوق التي يملئها التضامن بين افراد الجماعة التي يعيش في محيطها، مقوماتها بما يؤكد انتمائه اليها وتلك هي الاسس الجوهرية التي لا يقوم المجتمع بدونها والتي يعتبر التضامن الاجتماعي وفقا لنص المادة ٧ من الدستور مدخلا اليها.

٦. الحق في المعاش لا يعتبر منافيا للحق في الاجر؛

الحق في المعاش - بالنسبة لمن قام به سبب استحقاقه - لا يعتبر منافيا للحق في الاجر وليس ثمة ما يحول دون اجتماعها باعتبارهما مختلفين مصدرا وسببا، فبينما يعتبر نص القانون مصدرا مباشرا للحق في المعاش فان الحق في الاجر يرتد في مصدره المباشر الي رابطة العمل ذاتها كذلك يقوم الحق في المعاش وفقا لثلوقاعد التي تقرر بموجبها وتحدد مقداره علي ضوئها عن مدد قضائها اصحابها في الجهات التي كانوا يعملون بها وادوا عنها حصصهم في التأمين الاجتماعي، وذلك خلافا لاجورهم التي يستحقونها من الجهة التي عادوا للعمل بها اذ تعتبر مشروعا لجهودهم فيها وباعثا دفعهم الي التعاقد معها ليكون القيام بهذا العمل سببا لاقتضائها.

٧. الاجر والمعاش - العدوان علي ايهما اخلال بالملكية الخاصة؛

الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تدل بعباراتها ان المشرع عامل الاجر باعتباره بديلا عن المعاش، حال الالتزام لا يكون بديلا الا اذا قام المحل البديل فيه مقام المحل الاصلي، وهو بذلك يفترض مدينا واحدا تقرر البديل لمصلحته اذ تبرأ ذمته اذا اذاه بدل المحل الاصلي ولا كذلك حق الجمع

بين المعاش والاجر وذلك ان الالتزام بها ليس مترتبا في ذمة مدين واحد ولا يقوم ثانيهما مقام اولهما فضلا عن اختلافهما مصدرا ومن ثم ينحل العدوان علي ايهما اخلا لا بالملكية الخاصة التي كفل الدستور اصل الحق فيها بنص المادة ٢٤ واحاطها بالحماية اللازمة لصونها، والتي جري قضاء هذه المحكمة علي انصرافها الي الحقوق الشخصية والعينية علي سواء واتساعها بالتالي للاموال بوجه عام.

٨. قضاء سابق للمحكمة - مبدأ المساواة:

وحيث ان هذه المحكمة - كانت قد قضت بحكمها الصادر بجلسته الرابع عشر من يناير سنة ١٩٩٥ في الطعن رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك فيما نصت عليه من انه اذا عاد صاحب المعاش الي عمل باحدي الجهات التي خرجت من مجال تطبيق قانون التأمين الاجتماعي لوجود نظام بديل مقرر وفقا للقانون، يوقف صرف معاشه اعتبارا من اول الشهر التالي وذلك حتي تاريخ انتهاء خدمته بالجهات المشار اليها وبسقوط ما يتصل بها من احكام الفقرة الثانية من المادة ذاتها. كما قضت بحكمها الصادر بجلسته الرابع من فبراير ١٩٩٥ في الطعن رقم ٢ لسنة ١٦ قضائية دستورية بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة الاولى من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ من حظر الجمع بين معاش المخاطبين بها ومرتباتهم وكان هذان الحكمان قد كفلا لفئتين من المؤمن عليهما حق الجمع بين معاشاتهما واجورهما، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صور التمييز المجافية للدستور وان تعذر حصرها، الا ان قوامها كل تفرقة او تقييد او تفضيل او استبعاد ينال بصورة تحكمية من الحقوق او الحريات التي كفلها الدستور او القانون بما يحول دون مباشرتها علي قدم من المساواة الكاملة بين المؤهلين قانونا للانتفاع بها وكان التكافؤ في المراكز القانونية بين المشمولين بنظم التأمين الاجتماعي، يقتضي الا تكون معاشاتهم التي يستحقونها وفقا لاحكامها، سببا لحرمانهم من الاجور التي يقتضونها مقابل اعمال التحقوا بها بعد انتهاء خدمتهم، وكان المخاطبون بالنص المطعون فيه دون غيرهم من نظرائهم قد حرموا من حق الجمع بين معاشاتهم واجورهم فان هذا النص يكون متبنيا تمييزا تحكميا منهي عنه بنص المادة ٤٠ من الدستور.

تعليمات التأمينات الاجتماعية لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية:

في اعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ اصدرت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص، تعليمات رئيس الصندوق رقم ١٤ لسنة ١٩٩٧ التي اوردت ما يلي:

«بتاريخ ١٩٩٧/٦/٧ صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرتين المشار اليهما والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٩٧/٦/١٩ وفي وضوء ما انتهت اليه اللجنة العليا للتخطيط والتشريع التأميني بمذكرتها رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٩٩٧/٨/٥ بشأن تنفيذ الحكم المشار اليه،

واستطردت التعليمات المشار اليها انه بشأن تنفيذ هذا الحكم يراعي ما يلي بالنسبة لصاحب المعاش الذي عادل للعمل بالحكومة او القطاع العام:

١- يستأنف صرف المعاش الموقوف اعتبارا من اليوم التالي لنشر الحكم وذلك علي اساس قيمة المعاش في تاريخ عودته الي العمل.

٢- يوقف استقطاع الاقساط المتعلقة باسترداد ما صرف لصاحب المعاش دون وجه حق بالمخالفة لاحكام الفقرتين المشار اليهما قبل صدور الحكم بعدم دستوريتهما.

ومضت التعليمات في بيان كيفية صرف حقوق اصحاب المعاشات الناشئة عن تنفيذها في حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر فالزمت صاحب المعاش او المستحقين عنه بتقديم طلب لكتب الهيئة التأمينية المختصة يرجو فيه اعادة صرف المعاش الموقوف وصرف الفروق المستحقة المترتبة علي حكم المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٦/٧.

وبناء على الطلب المذكور تقوم الهيئة التأمينية بتحديد «قيمة المعاش الموقوف والمطلوب صرفه عن المدة السابقة وانه بالنسبة للفترة السابقة على صدور الحكم فانه يتم صرف المعاشات الشهرية التي لم يعرض على تاريخ ايقافها خمس سنوات في تاريخ تقديم الطلب...» وان «لصاحب المعاش طلب استرداد ماسبق اداؤه او خصمه من المعاش او الاجر سدادا لما صرف دون وجه حق بالمخالفة لحق الفقرتين المشار اليهما قبل الحكم بعدم دستوريتهما على ان يقدم طلب الاسترداد قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر الحكم وقبل انقضاء ١٥ سنة على تاريخ الاداء او الخصم وذلك عن كل مبلغ تم اداؤه او خصمه على حدة والا سقط حقه في الاسترداد».

وهذه التعليمات فيما وضعت من شروط وقيود الحصول اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم قد خالفت حكم المحكمة الدستورية العليا مخالفة واضحة للأسباب الآتية:

١- ان هذه التعليمات قد خالفت مقتضى الاثر الرجعي الذي يترتب عليه الحكم بالنسبة للنص المقضي بعدم دستوريته والذي لازمه عيب عدم الدستورية منذ صدوره على اعتبار ان حكم الدستورية يكشف عن هذا العيب ولا ينشئه. ومن ثم فإن حق صاحب المعاش في الجمع بين معاشه واجره من عمله يكون ثابتا له منذ تاريخ تقاضيه لمعاشه المبكر بعد انتهاء خدمته، وعلى هذا فان اعمال الهيئة التأمينية للتقادم الخمس المنصوص عليه بالمادة ١/٢٧٥ مدني يحد من الاثر الرجعي للحكم اذ تقتطع التعليمات من حقه ما زاد على خمس سنوات في تاريخ تقديمه بطلب صرف مستحقاته الناشئة عن جمعه بين معاشه ومصدره قانون التأمين الاجتماعي واجره ومصدره عمله بعد احواله للمعاش وهو ما انتهت اليه المحكمة الدستورية في حكمها ان الحصول على المعاش لا ينفي الحق الاخر وهو الاجر عن العمل.

٢- ان تعليمات الهيئة التأمينية قد قيدت حق صاحب المعاش في الافادة من حكم الدستورية العليا على تقدمه بطلب وهو يخالف الطبيعة العينية لهذا الحكم فضلا عن الزامية لجميع سلطات الدولة ولكافة من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ووجوب تنفيذه اعتبارا من اليوم التالي لتشره في الجريدة الرسمية «مادة ٤٩ من ق المحكمة الدستورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩».

٣- ان حرمان صاحب المعاش من حقه في المعاش فيما زاد عن خمس سنوات هو ما وصفته المحكمة الدستورية العليا في حكمها بحق يمثل عدوانا على الملكية الخاصة التي كفل الدستور اصل الحق فيها بنص المادة ٢٤ واحاطها بالحماية اللازمة لصونها.

٤- ان تعليمات الهيئة التأمينية وقد ذهبت الي ان لصاحب المعاش طلب استرداد ماسبق اداؤه او خصمه من المعاش او الاجر سدادا لما صرف له دون وجق حق بالمخالفة لحكم الفقرتين المشار اليهما قبل الحكم بعدم دستوريتهما مشترطة ان يقدم طلب الاسترداد قبل انقضاء ثلاث سنوات ثم تاريخ نشر الحكم وقبل انقضاء ١٥ سنة على تاريخ الاداء او الخصم وتكون قد استندت الي ما نصت عليه المادة ١٨٢ من القانون المدني من انه «تسقط دعوي استرداد مبالغ به بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد وتسقط الدعوة كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي لا يتفق مع واقع الحال فالامر لا يتعلق بطلب صاحب المعاش استرداد ماسبق له اداؤه او ما خصم من المعاش او اجر له وانما يتعلق الامر بما ازم حكم الدستورية به هيئة التأمينات وهي مخاطبة بهذا الحكم. في ان تنفذ مقتضاه ذلك يوقع المتسبب فيه تحت طائلة نص المادة ١٢٢ من قانون العقوبات التي تقضي بأنه:

«يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومي استعمل سلطة وظيفته في وقف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة او احكام القوانين واللوائح او تأخير تحصيل الاموال او الرسوم او وقف تنفيذ حكم او امر صادر من المحكمة او من اية جهة مختصة... الخ».

ثالثاً: شروط ثبوت الزواج بحكم قضائي نهائي لاستحقاق المعاش:

نصت المادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستبدلة بالمادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ في فقراتها الاولى علي الآتي:

«يشترط لاستحقاق الارملة او المطلقة ان يكون الزواج موثقاً او ثابتاً بحكم قضائي نهائي بناء علي دعوي رفعت حال حياة الزوج، وحيث طعن علي نص الفقرة الاولى من المادة المذكورة بعدم الدستورية لاعتداده بالحكم القضائي النهائي الصادر بناء علي دعوي رفعتها الارملة او المطلقة حال حياة الزوج وعدم اعتداده بالحكم المماثل والصادر في دعوي رفعت بعد وفاة الزوج.

فقد قضت المحكمة بجلسته ٢٠٠١/١٢/١٩ في الدعوي رقم ١٢٢ لسنة ١٩ قضائية دستورية بعدم دستورية هذا النص مؤسسة حكمها علي الاسس الآتية:

١- اذا فاضلت المادة ١٢٢ من الدستور بالقانون ان يعين قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تتقرر علي خزانة الدولة فان القاعدة القانونية التي تصدر بهذا التعيين انما يستند وجودها الي حكم المادة ١٢٢ من الدستور الا ان اكمال دستوريته لا يتحقق الا باتفاقها مع باقي احكام الدستور وخصها مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور اذا كان ذلك وكان نص المادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ يجري علي انه....، فان هذا النص باعتداده بالحكم القضائي بثبوت الزواج بناء علي دعوي رفعت حيال حياة الزوج وعدم اعتداده بالحكم المماثل والصادر في دعوي رفعت بعد وفاة الزوج. يكون قد اجري تفرقة تستند الي حالة المدعي عليه من حيث الحياة او الموت، وقت رفع الدعوي وهي حالة منفصلة ومثبتة الصلة بجوهر الحق الذي يكشف عنه الحكم القضائي بثبوت الزواج باعتباره في جميع الاحوال عنوان الحقيقة.

٢- ترتب علي التفرقة بين الزواج الثابت بحكم قضائي حال حياة الزوج وبين الزواج الثابت بحكم قضائي بعد وفاته، التمييز بين آثار الاحكام القضائية المتماثلة في درجة حجيتها وفي الحق الواحد الذي قرره، فذهب ببعضها الي المدي المقرر لحجيتها غير انه قد قصر مدي هذه الحجية، وهو ما يتناقض والقاعدة الاصولية بأن الاحكام المتماثلة التي تدر عن درجة قضائية واحدة لها ذات الحجية..

٣- ان النص الطعن قد اخل بحقوق اصحاب المركز القانوني الواحد الذي تنطق به الاحكام القضائية المتماثلة فيما تكشف عنه من هذه الحقوق وهو ما يهدر مبدأ المساواة الذي يكفل للمحكوم لصالحهم الحق في التمسك بحجيتها وانفاذ اثارها وهي مساواة يجب ان تظل قائمة وحاكمة للدائرة التي تتواجد فيها المراكز القانونية المتماثلة، وما اشترطه النص يتناقض مع احكام المادتين ٤٠، ١٢٢ من الدستور.

واستناداً الي ذات الاسباب التي استندت اليها المحكمة الدستورية في الحكم بعدم دستورية مانعت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٠٥ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهو الحكم الذي المحنا اليه سلفاً فقد قضت في الدعوي رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق دستورية الصادر بجلسته ٢٠٠٤/٧/١٥ بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة ٤٤ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ فيما نصت عليه في دعوي رفعت حال حياة الزوج.

رابعاً: معاش الزوج:

نصت المادة ١٠٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المستبدلة بالمادة الرابعة من القانون رقم لسنة ١٩٧٧ علي الآتي:

يشترط لاستحقاق الزوج مايلي:

١-.....

٢- ان يكون عاجزاً عن الكسب وفقاً للبيانات المقدمة بطلب صرف المعاش علي ان يؤيد ذلك بقرار من الهيئة

العامه للتأمين الصحي.

كما نصت المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على انه : « استثناء عن احكام حظر الجمع المنصوص عليه بالمادتين ١١٠، ١١١ يجمع المستحق بين الدخل من العمل او المهنة والمعاش او بين المعاشات في الحدود الاتية »:

١-

٢- تجمع الارملة بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة بأحكام القانون كما تجمع بين معاشها عن زوجها وبين دخلها من العمل او المهنة وذلك دون حدود.

وقد استهدف نص البند الثاني من المادة ١٠٦ ونص البند ١٤ من المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه للطعن عليهما بالمخالفة للدستور إذ اشترط البند رقم ٢ من المادة ١٠٦ لاستحقاق الزوج معاشا عن زوجته ان يكون عاجزا عن الكسب كما اعطي البند ٤ من المادة ١١٢ للارملة الحق في ان تجمع بين معاشها الحق للزوج وقد رأت المحكمة الدستورية العليا ان النصين المطعون عليهما قد خالفا ما اوجبه الدستور علي الدولة من كفالة المساواة بين المرأة والرجل فقضت في الدعوي رقم ٨٢ سنة ٢٢ ق دستورية الصادر بجلسة ٢٠٠٣/١٢/١٤ بالاتي:

اولا: بعدم دستورية نص البند ٢ من المادة ١٠٦ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

ثانيا: بعدم دستورية نص البند ٤ من المادة ١١٢ من القانون المذكور فيما لم يتضمنه من احقية الزوج في الجمع بين معاشه بصفته منتفعا بأحكام هذا القانون وكذا الجمع بين معاشه عن زوجته وبين دخله من العمل او المهنة وذلك دون حدود.

واستندت المحكمة في قضائها الي الاتي:

ان النصين فيما قضيا به « قد خالفا ما اوجبه الدستور علي الدولة من كفالة المساواة بين المرأة والرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكفالة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز في العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا في الحقوق والواجبات العامة دون تمييز في ذلك بسبب الجنس او الاصل او اللغة او الدين او العقيدة الامر الذي يشكل اخلافا بأحكام المواد ١٧، ١١، ٤٠ من الدستور.

واستطردت المحكمة في ردها علي الدفع المبدي من الهيئة التأمينية بعدم قبول الدعوي بالنسبة لنص البند الرابع من المادة ١١٢ سائلة الذكرا تأسيسا علي ان طلب المدعي في الدعوي الموضوعية يتصب علي تقرير معاش عن زوجته في حين انه لم يتوافر فيه احد شروط استحقاقه لهذا المعاش وهو العجز عن الكسب. ومن ثم فان النص المذكور والمتعلق بالجمع بين المعاشين لا ينطبق علي حالته وتنتفي مصلحته بالتالي في الطعن عليه.

فان هذا الدفع مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من ان المصلحة الشخصية المباشرة التي تعد شرطا لقبول الدعوي الدستورية، مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوي الموضوعية، وذلك بأن يكون الحكم في المسألة الدستورية، مناطها ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة في الدعوي الموضوعية وذلك بان يكون الحكم في المسألة الدستورية لازما للفصل في الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة علي محكمة الموضوع واذا كان جوهر النزاع الموضوعي يتمثل في مطالبة المدعي الزام الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بتقرير معاش له عن زوجته وحقه واقعيته بالتالي في الجمع بين هذا المعاش والمعاش المستحق له عن عمله السابق في بنك مصر، فإن القضاء بعدم دستورية نص المادة ١٠٦/٢ المشار اليه، وان كان يترتب عليه امكان تقرير معاش له عن زوجته الا انه لن يتمكن من الجمع بين المعاش بسبب ما تقضي به المادة ١١٠ من قانون التأمين الاجتماعي والتي تحظر الجمع بين اكثر من معاش وذلك ما لم يقض بعدم دستورية نص المادة ١١٢/٤ فيما تضمنه من حق الارملة في الجمع بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفتها منتفعة

بأحكام القانون دون الزوج ومن ثم فإن مصلحة المدعي تغدو متحققة في الطعن علي هذا النص الأخير. وإذا رأي حكم الدستورية في حرمان الزوج من معاش زوجته إلا اذا كان عاجزا عن الكسب كما اوردته النص الطعين امرا مخالفا للدستور فقد يقضي برفض الدفع المذكور ومضي الي القول بأن التماثل في المراكز القانونية يوجب علي المشرع ان يتدخل دوما بأدواته لتحقيق المساواة بين ذوي المراكز القانونية المتمثلة او لمداركة ما فاتته في هذا الشأن».

كما استطرد الحكم الي القول بان «قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وان وحد بين الزوج والزوجة الخاضعين لاحكامه سواء في حقوقهما التأمينية او التزاماتهما وفي الاسس التي يتم علي ضوئها حساب معاشيهما الا انه حين نظم شروط استحقاق كل منهما للمعاش المستحق عن الاخر اضاف بالنسبة للزوج بنص المادة ٢/١٠٦ شرطا مؤداه ان يكون عاجزا عن الكسب، ثم قرر بنص المادة ٤/١١٢ احقية الارملة في الجمع بين معاشها عن زوجها وبين معاشها بصفقتها منتفعة بأحكام هذا القانون دون تقرير ذات الحق للزوج.. ومن ثم يكون قد اقام في هذا المجال تفرقة غير مبررة مخالفا بذلك مبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤٠ من الدستور». امثالاً لما قضى به حكم الدستورية العليا آنف الذكر فقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ «٢» الذي استبدل بنص المادة ١٠٦ محل العوار الدستوري النص الاتي:

ويشترط الاستحقاق الزوج ما يأتي:

١- ان يكون عقد الزواج موثقاً.

٢- ان يكون عقد الزواج قد تم قبل بلوغ المؤمن عليها او صاحبة المعاش سن الستين ويستثنى من هذا الشرط الحالات الآتية:

١- حالة الزوج الذي كان قد طلق المؤمن عليها او صاحبة المعاش قبل بلوغها سن الستين ثم عقد عليها بعد هذا السن.

ب- حالات الزواج التي تمت قبل ١٩٧٥/٩/١.

٢- ألا يكون متزوجاً بأخري.

ويسري في شأن هذا المعاش ذات الاحكام المقررة لمعاش الارملة المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ بند ٢، ١١٤، ١١٥ فقرة ثانية.

ويشترط لعودة الحق في المعاش الا يكون متزوجاً بأخري في تاريخ الطلاق او الترميل.

كما صدر منشور وزارة المالية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد استحقاق الزوج في المعاش وفقاً لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لبعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

خامساً: معاش المجند:

نصت المادة «١١٦» من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي الاتي:

«إذا كان المعاش المستحق للولد او الاخ لم يرد علي باقي المستحقين بعد قطعه يعاد صرفه اليه في حالة ايقاف صرف اجره اثناء فترة التجنيد الالزامية طالما لم يبلغ سن السادسة والعشرين».

وقد ورد النص المذكور في الباب التاسع من القانون المذكور في شأن «المستحقين وشروط استحقاقهم».

ولما كان النص المذكور قد اوجد تفرقة في شأن اعادة صرف المعاش للمجندين من كان يعمل قبل تجنيده فقرر اعادة صرف المعاش للاول في حين لم يقرر ذلك بالنسبة للثاني فقد طعن بعدم دستورية هذا النص علي ما سيأتي حالاً.

وقد بين نص المادة ١١٢ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمستبدلة بمقتضي المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حالات قطع المعاش ومنها الحالة رقم ٣ بلوغ الابن او الاخ سن الحادية والعشرين عدا الحالات المستثناة من ذلك والمبينة في ا، ب، ج. المذكورة.

الطعن بعدم دستورية نص المادة ١١٦ :

تصدت المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدي دستورية نص المادة ١١٦ سالف الذكر بحكمها الصادر في الدعوي رقم ١٠٧ لسنة ٢٠ قضائية دستورية فأوردت مايلي : « وينص المدعي علي المادة المذكورة انها حين اخرجت الولد او الاخ الذي لم يلتحق بعمل قبل تجنيده من مظلة التأمين الاجتماعي وفضلت عليه الذي الحق بعمل قبل التجنيد فقضت باستمرار الاخير دون الاول في صرف المعاش المستحق فانها تكون مخالفة لاحكام المواد ٤، ٢، ٧، ٨، ١٧ من الدستور ..

وحيث ان هذا النص صحيح في جوهره ، ذلك ان الدستور قد حرص علي النص علي مبدأ مساواة المواطنين امام القانون باعتباره الوسيلة الاساسية لتعزيز الحماية القانونية المتكافئة للحقوق والحريات جميعا سواء التي نص عليها الدستور وتلك التي يكفلها التشريع واذا كانت صور التمييز المخالف لمبدأ المساواة لا تقع تحت حصر فان قوامها هو تحقق اية تفرقة او تقييد او تفضيل او استبعاد بصورة تحكمية تؤدي الي الحرمان من التمتع بالحقوق المكفولة له دستوريا او تشريعيًا ومناطق اعمال مبدأ المساواة هو تماثل المراكز القانونية بالنسبة للتنظيم التشريعي محل البحث.

وحيث انه متى كان ماتقدم وكان النص المطعون عليه قد قصر صرف المعاش المستحق للولد او الاخ علي حالة ايقاف صرف اجره بافتراض التحاقه بعمل اثناء فترة التجنيد الالزامية وحرم قرينه الذي لم يلتحق بعمل قبل التجنيد من هذا الحق بالرغم من تماثل مركزهما القانوني من حيث اصل استحقاقهما المعاش من هيئة التأمين الاجتماعي ومن حيث اداء كل منهما للواجب الوطني في التجنيد الالزامي فان النص الطعن يكون قد انشأ بهذه التفرقة تمييزا تحكميا غير مبرر ، وحيث كان التجنيد سببا لحرمان الثاني من السعي لعمل يتقاضي عنه اجرا اذا كان ذلك فان النص الطعن يكون قد وقع في حماة الخروج علي مبدأ المساواة ، ويكون بالتالي مخالفا لحكم المادة ٤٠ من الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريته فيما تضمن من قصر الحق في صرف المعاش المستحق للولد او الاخ علي حالة ايقاف صرف اجره اثناء فترة التجنيد الالزامية دون قرينه الذي لم يلتحق بعمل قبل التجنيد.

سادسا : المبالغ الاضافية عن الاشتراكات المقررة

بقانون التأمين الاجتماعي :

يقضي نص المادة (١٣، ١٠، ١١) بالاتي :

« مع عدم الاخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة (١٢٩) يلتزم صاحب العمل باداء المبالغ الاضافية الاتية :
١- ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤدها نتيجة عدم اشتراكه عن كل أو بعض عماله أو ادائه الاشتراكات التي لم يؤدها عن كل سنة مالية علي حدة.

٢- ٥٠٪ من رصيد الاشتراكات التي لم يؤدها عن كل سنة مالية علي حدة
ويجوز الاعفاء من المبالغ الاضافية المنصوص عليها في هذه المادة اذا كانت هناك اعداد مقبولة طبقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من وزير التأمينات ويتم الاعفاء بقرار من الوزير أو من يفوضه ..

وحيث حددت المادة ١٢٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ التزام صاحب العمل بتأدية المبالغ المبينة بها في المواعيد المحددة قرين كل منها فاذا لم يلتزم صاحب العمل بتأدية المبالغ المشار اليها في مواعيدها المحددة فانه يلتزم باداء مبلغ اضافي سنويا عن مدة التأخير من تاريخ وجوب الاداء حتي نهاية شهر السداد .. الخ ..

وحيث قضت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسة ٢٠٠٦/٦/٢ في الدعوي رقم ٢١ لسنة ٢٠ قضائية «دستورية» بعدم دستورية الفقرة الاولى من المادة (١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويسقوط فقرتها الثانية فقد استتبع ذلك اصدار الهيئة التأمينية لتعليماتها رقم ٤ لسنة ٢٠٠١ تنفيذ حكم

المحكمة الدستورية العليا سالف البيان، كما صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٦، بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وسوف نعرض الاسباب التي دعت المحكمة الدستورية العليا للقضاء بعدم الدستورية، كما نعرض ايجازا لتعليمات هيئة التأمينات بشأنه وكذلك ما تضمنه القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٦.

اسباب الحكم الدستوري:

استند الحكم الدستوري الذي المحنا اليه في قضائه بعدم دستورية نص الفقرة الاولى من المادة (١٣٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وبسقوط فقرتها الثانية الى المبادئ الآتية:

١- ان الدستور حرص في المادة (١٧) منه علي دعم التأمين الاجتماعي حين ناط بالدولة مد خدماتها في هذا المجال الي المواطنين في الحدود التي يبينها القانون باعتبار ان مظلة التأمين الاجتماعي - التي يحدد المشرع نطاقها - هي التي تكفل بمداها واقعا افضل يؤمن المواطن في غده وينهض بموجبات التضامن الاجتماعي التي يقوم عليها المجتمع وفقا لنص المادة (٧) من الدستور بما مؤداه ان المزايا التأمينية ضرورة اجتماعية بقدر ما هي ضرورة اقتصادية.

ب- ان اسهام المواطنين في تكاليف الرعاية التأمينية هي واسطة الدولة لايضاء الحقوق التأمينية المقررة للعاملين سواء كان ذلك اثناء خدمتهم أو كان بعد انتهائهم.. ومن ثم تمثل هذه الاسهامات جانبا من الوعاء الذي توجهه الدولة التي تقوم في التأمين الاجتماعي بدور المؤمن الي المشمولين باحكامه لضمان انتفاعهم بالحقوق التأمينية في الحدود التي بينها القانون.

ج- ان بعض ارباب الاعمال قد يمارون في شأن حقيقة الامور التي يتقاضاها عمالهم باعتبار ان مصلحتهم ينافيها ان يقدموا للهيئة التي تقوم علي شئون التأمين الاجتماعي بيانا دقيقا بتكلفة العمل، ذلك ان اعباءهم التأمينية تتحدد علي ضوء حصتهم التي يدفعونها اليها بعد خفضها الي ادني حد ممكن، بل والتحايل علي التخلص منها كلية مما يحملهم علي الاخلال بوعائها سواء من خلال التقرير بأجور اقل من تلك التي يدفعونها فعلا للعمال الذين تعاقدوا مع هم او من خلال التقاعس عن الادلاء بالبيانات الحقيقية عن عدد المؤمن عليهم، او التأخر في ايفاء الاشتراكات وغيرها من الالتزامات المالية للهيئة التأمينية التي تقوم علي شئون التأمين الاجتماعي ومن ثم فقد بات منطوقا ان يقابل المشرع هذا التقاعس من جانب ارباب الاعمال بجزاء يضمن الوفاء بحقيقة التزاماتهم المالية.

د- ان الدستور قرن العدل بكثير من النصوص التي تضمنها ليكون قيذا علي الساحة التشريعية في المسائل التي تناولتها هذه النصوص ومن ثم فقد جرى قضاء هذه المحكمة علي ان شرعية الجزاء جنائيا كان او تأديبيا ام مدنيا لا يمكن ضمانها الا اذا كان متناسبا مع الالفعال التي أثمها المشرع او منعها في غير ما غلو أو افراط.

وفي ضوء المبادئ التي سردها الحكم الدستوري فقد خلاص الي الآتي:

« ان اصحاب الاعمال المستولين عن اداء الاشتراكات - وغيرها من الالتزامات المالية - التي فرضها المشرع عليهم، يلتزمون عملا بنص الفقرة الاولى من المادة (١٣٠) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بأداء ٥٠% من قيمة الاشتراكات التي لم يؤدوها عن كل أو بعض عمالهم أو حال ادائهم الاشتراكات علي اساس أجور غير حقيقية فضلا عن التزامهم بأداء ٥٠% من رصيد اشتراكاتهم التي لم يؤدوها عن كل سنة مالية علي حدة، وكان ماتوخاه المشرع من تقرير هذا الجزاء - منظورا في ذلك الي مداه - هو حمل الملتزمين بها علي ايفائها للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لضمان تحصيلها.. فان معني العقوبة يكون ماثلا في ذلك الجزاء وان لم يكن عقابا بحتا - وهو ما يظهر بوضوح من خلال وحدة مقداره.. وكان ينبغي علي المشرع ان يفرق في هذا الجزاء، بين من يتعمدون اقتناص هذه المبالغ لحسابهم ومن يقصرون في توريدها، وان يكون الجزاء علي هذا التقصير متناسبا مع المدة التي امتد اليها..»

«وحيث ان المشرع جمع الي جانب الجزاء المتقدم جزاء اخر نصت عليه الفقرة الثانية من المادة (١٢٩) من قانون التأمين الاجتماعي والتي تلزم صاحب العمل في حالة تأخره عن سداد ذات المبالغ باداء مبلغ اضافي بنسبة ١% شهريا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتي نهاية شهر السداد، لتتعامد هذه الجزاءات جميعها علي فعل واحد يتمثل في عدم ادائه الاشتراكات المستحقة عن عماله كلهم أو بعضهم أو ادائه اياها علي اساس اجور غير حقيقية».

«وكان تعدد صور الجزاء مثلما هو الحال في الدعوي الرهنة- وانصبايها جميعا علي مال المدين- مع وحدة سببها- يعتبر توقيعاً لاكثر من جزاء علي فعل واحد، منافياً لقواعد العدالة التي يجب ان يقوم عليها النظام التأميني في الدولة ومنتقصاً بالتالي- ودون مقتضي- من العناصر الايجابية للذمة المالية للمسؤولين عن توريد المبالغ التي فرضها المشرع للاضطلاع بمسؤوليته عن توفير الرعاية التأمينية فإن النص المطعون فيه يكون مخالفاً احكام المواد ٦٥، ٢٤، ٧ من الدستور».

تعليمات صندوق التأمين الاجتماعي بشأن تنفيذ الحكم الدستوري،
وتنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا أنف الذكر اصدر صندوق تأمين العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي التعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠٠١ التي تضمنت ما يلي:
«تنفيذاً للحكم المشار اليه وفي ضوء فتوي الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة رقم ٩٩٠/٣/٨٦ في هذا الشأن والمعتمدة من الاستاذة الوزيرة بتاريخ ٢٤/١/٢٠٠١ يتم اتباع الاتي:
اولاً: المبالغ الاضافية التي احتسبت من ١٧/٦/٢٠٠٠

١- عدم حساب مبالغ اضافية عند اجراء أية تسوية عن الفترة اللاحقة علي تاريخ نشر الحكم (٢٠٠٠/٦/١٧).
٢- في حالة سبق احتساب اي مبالغ بعد هذا التاريخ يتم استبعادها.
ثانياً: المبالغ التي سددت قبل صدور الحكم من المحكمة الدستورية العليا سواء دفعة واحدة أو مقسطة، نصت المادة (١٨٧) من القانون المدني علي انه «تسقط دعوي استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد».
وتسقط الدعوي كذلك في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشر سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق.
ولذلك يراعي بالنسبة لاسترداد هذه المبالغ مايلي:

١- تسقط بالتقادم المبالغ الاضافية التي مضي علي تاريخ سدادها ١٥ عاماً أو اكثر في تاريخ نشر الحكم وعليه لا ينظر في طلب استرداد المبالغ الاضافية التي سددت قبل ١٧/٦/١٩٨٥.

٢- المبالغ الاضافية التي لم يمض علي تاريخ سدادها ١٥ عاماً من تاريخ نشر الحكم يراعي بشأن استردادها مايلي:

أ- تقديم طلب الاسترداد خلال مهلة قدرها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ نشر الحكم في ١٧/٦/٢٠٠٠ وتنتهي في ١٦/٦/٢٠٠٣.

ب- يرفق بالطلب المستند الاصيل الدال علي السداد موضحاً به ان المبلغ المسدد تم سداده لحساب المبالغ الاضافية.

ج-

د- يقتصر الرد علي المبالغ الاضافية التي لم يمض علي تاريخ سدادها خمس عشر عاماً في تاريخ تقديم طلب الاسترداد.

ثالثاً: رصيد المبالغ الاضافية التي سبق حسابها ولم يتم سدادها يتبع الاتي:

تم استبعاد جملة المبالغ الاضافية من رصيد كل منشأة ومن جملة رصيد الدين المقسط آلياً كما تم اعداد بيان آلي بقيمة المبالغ المستبعدة لكل منشأة، كما اوضحت التعليمات المشار اليها الاجراءات التي تتبع بالنسبة

للمبالغ الجاري تقسيطها علي المؤمن عليهم عن مدد الاعارة الخارجية بدون أجر ومدد الاجازات الخاصة للعمل بالخارج.

القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاعفاء من المبالغ الاضافية،

بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٣ وبما يتسق مع ما تضمنته قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المبالغ الاضافية المنصوص عليها بالفقرتين الاولى والثانية من المادة (١٢٠) من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ اصدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذي قضت المادة الاولى منه علي ان يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١٢٩) من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ النص الآتي:

« المادة الثانية: تعفي المنشآت المستحق عليها مبالغ اضافية وفقا لاحكام المادة ١٢٩ من قانون التأمين الاجتماعي المشار اليه قبل العمل باحكام هذا القانون علي ان يكون الاعفاء من هذا المبلغ وفقا للآتي:

١٠٠٪ من قيمة المبالغ الاضافية اذا تم سداد اصل المبالغ المستحقة بالكامل خلال ستة اشهر من تاريخ العمل باحكام هذا القانون.

٧٥٪ من قيمة المبالغ الاضافية اذا تم سداد اصل المبالغ المستحقة بالكامل خلال سنة من تاريخ العمل باحكام هذا القانون.

٥٠٪ من قيمة المبالغ الاضافية اذا تم سداد اصل المبالغ المستحقة بالكامل خلال سنة ونصف من تاريخ العمل باحكام هذا القانون.

وقد نصت المادة الثالثة من القانون المذكور علي ان يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره وحيث تم نشر القانون بالجريدة الرسمية في يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٣ فقد بدأ العمل به باعتباراً من يوم ٢٠٠٦/١٢/٢٤ .

رأينا في تنفيذ هيئة التأمين الاجتماعي لحكم الدستورية العليا:

من الواضح ان الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي هي التعليمات التي اصدرتها بشأن تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا، قد حاولت ان تحد من الأثر الرجعي لهذا الحكم في حين ان الحد من هذا الأثر هو ما تملكه المحكمة الدستورية وحدها علي النحو الذي بينه القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ المعدل لنص الفقرة الثالثة من المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ واشرنا اليه آنفا. ولو شاعت المحكمة الدستورية العليا الا يطبق حكمها بأثر رجعي لحددت لنفاذ حكمها تاريخا آخر.

وليس من المنطقي متي صدر الحكم بعدم دستورية نص ان يكون لجهة ما - ومهما علا قدرها - ان تنفذ الحكم علي غير مقتضاه وتحدد هي تاريخا آخر لنفاذه او تضع من الشروط مايؤدي الي الانتقاص من حقوق اصحابها الذين تعلقت مراكزهم القانونية بما انتهى اليه الحكم الدستوري الذي نزع عن النص المقضي بعدم دستورية مشروعيته وكشف عن عواره الدستوري منذ صدوره.

علي اساس من ذلك فلا يسوغ قانونا ومنطقيا ان تحل هيئة التأمين الاجتماعي نفسها محل المشرع فتصدر تشريعا تضعه هي وتطبقه في شأن المستفيدين من الحكم القاضي بعدم دستورية النص الذي كان يحملهم بأثقال رأي الحكم انها «تنتقص - ودون مقتضي - من العناصر الايجابية، لذمتهم المالية».

ولا يسوغ كذلك ان يكون التعليمات المصلحية وهي بلا جدال ادني مرتبات من التشريع مؤثلا لاختراق حكم المحكمة الدستورية ونكولا عن تنفيذ مقتضاه حتي لو تذرعت في هذه التعليمات بالاستناد الي نصوص في القانون المدني «م ١٨٧ في شأن استرداد ما دفع بغير حق، او فتوي تأسست علي هذا النص اذ تباعد الهيئة بذلك عن غاية الحكم الدستوري ومرامه والصحيح ان رجعية حكم المحكمة الدستورية انما تزيل النص غير الدستوري فلا يبقى له وجود يمكن الاستناد اليه في طلب استرداد ما دفع، وانما يكون الاستناد في حساب مدة الاسترداد سواء كانت ثلاث سنوات أو خمس عشرة سنة من تاريخ نشر حكم الدستورية في الجريدة الرسمية اذ هو التاريخ الذي يتوفر به العلم اليقيني بحق المستفيدين منه بالمطالبة باسترداد ما ادوه للهيئة

التأمينية استنادا الي النص الذي كان مطبقا وقضي بالغائه والذي كانوا لا يملكون بأزانه حولا ولا قوة فأنصاعوا له مجبرين لامختارين واذا خالفنا تعليمات هيئة التأمين الاجتماعي ذلك النظر وذهبت الي انه « تسقط بالتقادم المبالغ الاضافية التي مضي علي تاريخ سدادها ١٥ عاما او اكثر في تاريخ نشر الحكم وعليه لا ينظر في طلب استرداد المبالغ الاضافية التي سددت قبل ١٧/٦/١٩٨٥ » فان ذلك يخالف مقتضي الحكم الدستوري، اذ مقتضي رجعيته التسليم بحق ذوي الشأن في استرداد ما سددوه منذ ان كان معمولا بالنص المقضي بعدم دستوريته والقيد الوحيد الذي يسري علي مطالبة هؤلاء بالاسترداد هو المطالبة بما هو مستحق لهم قبل انقضاء خمسة عشر عاما من تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية بالجريدة الرسمية. اذ بانقضاء هذه المدة يسقط حقهم في الاسترداد بالتقادم المسقط المتصوص عليه بالمادة (٢٧٤) من القانون المدني التي تقضي بأنه « يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية ».

وليس هناك نص خاص يقيد هذه القاعدة العامة في شأن التقادم لمسقط ولم يرد ايضا في الاستثناءات التي تلت النص المذكور ما يغير من هذا النظر وقد سلمت الهيئة التأمينية ذاتها بتقادم المطالبة بالاسترداد بالنسبة للمبالغ الناشئة عن خمسة عشر عاما سابقة علي صدور الحكم المذكور لا تالية له ، الامر الذي ينال من حق اصحاب الشأن المشروع فيما ادوه كارهين غير راضين فلا يستردونه الامر الذي ينال من حجية الحكم الدستوري وينتقص بالتالي من حقوق المستفيدين منه.

سابعا: عدم دستورية حرمان صاحب المعاش المبكر من زيادة المعاش:

دأبت القوانين الصادرة في شأن زيادة المعاشات منذ عام ١٩٨٨ علي قصر الزيادة المقررة التي تضاف لمعاش الاجر المتغير علي حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة او العجز او الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ دون حالة استحقاق المعاش بسبب انتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستقالة « المعاش المبكر ».

ونظرا لما يمثله ذلك من اخلال بالمساواة في الحقوق بين اصحاب المعاشات فقد استهدفت النصوص التي تضمنت هذه التفرقة للطعن عليها بعدم الدستورية وتعرض لحكمين هامين صدر عن المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن :

الحكم الاول: صدر في الدعوي رقم ٣٣ لسنة ٢٥ قضائية دستورية بجلسة ١٢/٦/٢٠٠٥ .

الحكم الثاني: صدر في الدعوي رقم ٣٣ لسنة ٢٨ قضائية دستورية بجلسة ١/٧/٢٠٠٧ .

ففي الحكم الاول قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص البند رقم (١) من المادة الثانية من القوانين ارقام ١٢٤ لسنة ١٩٨٩ بزيادة المعاشات المعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٣ بزيادة المعاشات، ١٤ لسنة ١٩٩٠ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، ١٤ لسنة ١٩٩١ بزيادة المعاشات و ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي و ١٧٥ لسنة ١٩٩٣ بزيادة المعاشات و ٢٠٤ لسنة ١٩٩٤ بزيادة المعاشات وتعديل بعض احكام قوانين التأمين الاجتماعي و ٢٤ لسنة ١٩٩٥ بزيادة المعاشات و ٨٦ لسنة ١٩٩٦ بزيادة المعاشات و ٨٣ لسنة ١٩٩٧ بزيادة المعاشات و ٩١ لسنة ١٩٩٨ بزيادة المعاشات فيما تضمنه من قصر اضافة الزيادة في معاش الاجر المتغير علي حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة او العجز او الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، دون حالة استحقاق المعاش بسبب انتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستقالة .

وفي الحكم الثاني « حكمت المحكمة بعدم دستورية نص البند (١) من المادة الثانية من القوانين ارقام ١٥٠ لسنة ١٩٨٨، ٨٥ لسنة ٢٠٠٠، ١٩ لسنة ٢٠٠١، ١٥٠ لسنة ٢٠٠٢، ٩١ لسنة ٢٠٠٣، ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ بزيادة المعاشات فيما تضمنه من قصر اضافة الزيادة في معاش الاجر المتغير علي حالات استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة او

العجز أو الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ دون حالة استحقاق المعاش بسبب انتهاء خدمة المؤمن عليه بالاستقالة.

السند القانوني لحكمي المحكمة الدستورية العليا:

ونستخلص من الحكمين الدستوريين سالف الذكر المبادئ الآتية:

١- ان المشرع استهدف بالقانون لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ و بزيادة المعاشات والذي جرى تعديله بعد ذلك بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي .. مد الحماية التأمينية لتشمل أجر المؤمن عليه بمختلف عناصره بغية توفير معاش مناسب للمؤمن عليه، مقارب لما كان يحصل عليه من أجر اثناء الخدمة، يفي باحتياجاته الضرورية عند احواله الى التقاعد، واستمرارا لهذا النهج حرص المشرع علي تقرير زيادة سنوية تضاف الي معاش الاجر المتغير ضمنها النصوص المطعون فيها، غير انه اشترط للافادة من تلك الزيادة ان يكون استحقاق المعاش لبلوغ سن الشيخوخة او العجز او الوفاة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون التأمين الاجتماعي قاصرا بذلك علي تضييق نطاق تطبيق هذه النصوص .. بما يؤدي الي استبعاد فئة من المؤمن عليهم هم اولئك الذين لا يندرجون ضمن الحالات التي عدتها النصوص الطعينة علي سبيل الحصر ومن بينهم من تم احوالهم الي المعاش بسبب انتهاء الخدمة بالاستقالة، .. بما يخل بالمركز القانوني لهذه الطائفة من المؤمن عليهم، ويؤدي الي حرمانهم من المزايا التأمينية التي كفلها لهم الدستور ويتمخض بالتالي عدوانا علي حقوقهم الشخصية التي سعي الدستور الي صونها وذلك بالمخالفة لنص المادتين (١٧، ١٢٢) من الدستور.

٢- ان كل تنظيم تشريعي لا يعتبر مقصودا لذاته بل لتحقيق اغراض بعينها .. فاذا قام الدليل علي انفصال هذه النصوص عن اهدافها .. كان التمييز تحكما غير مستند الي اسس موضوعية، ومصادر لبدأ المساواة الذي كفلته المادة (٤٠) من الدستور.

٢- الحق في الزيادة في المعاش - شأنه في ذلك شأن المعاش الاصلي - اذا توافر اصل استحقاقه ينهض التزاما علي الجهة التي تقرر عليها وعنصر ايجابيا في ذمة صاحب المعاش او المستحقين عنه تتحدد قيمته وفقا لاحكام قانون التأمين الاجتماعي، بما لا يتعارض مع احكام الدستور فإن النصوص الطعينة تنحل والحالة هذه عدوانا علي حق الملكية بالمخالفة لنص المادة (٢٤) من الدستور.

ثامنا: عدم دستورية تخفيض معاش الاجر المتغير:

نصت الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من قانون الاجر المتغير بنسبة ٥% عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق الصرف وحتى تاريخ بلوغ المؤمن عليه سن الستين مع مراعاة جبر كسر السنة في هذه المدة الي سنة كاملة ..

وقد استهدف النص المذكور للطعن عليه بعدم الدستورية فقضت المحكمة الدستورية العليا في الدعوي رقم ٢١٠ لسنة ٢٤ قضائية دستورية بجلسة ٢٠٠٨/٥/٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ مكرر في ٢٠٠٨/٥/١٩ بعدم دستوريته .

وكان الطعن المذكور قد تأسس فيما تأسس عليه علي مخالفته مبدأ المساواة بتمييزه في الحقوق التأمينية بين من انتهت خدمته بالمعاش المبكر ومن انتهت خدمته ببلوغ السن القانونية ٧% للاحالة الي المعاش رغم وفاء كل من افراد الطائفتين بالتزاماته التأمينية وتساويهم بالتالي في المركز القانوني واعتدائه علي حقوقهم الشخصية التي سعي الدستور الي صونها الامر الذي يشكل اخلافا باحكام المواد (١٧، ٣٤، ٤٠) من الدستور.

وقد استند الحكم الدستوري في قضائه الي الآتي:

١- ان الدستور قد حرص في المادة (١٧) منه علي دعم التأمين الاجتماعي حين ناط بالدولة مد خلاقاتها في هذا المجال الي المواطنين بجميع فئاتهم في الحدود التي بينها القانون وذلك ان مظلة التأمين الاجتماعي التي

تكفل بمداها واقعا افضل يؤمن المواطن في غده وينهض بموجبات التضامن الاجتماعي التي يقوم عليها المجتمع وفقا لنص المادة (٧) من الدستور. بما مؤداه ان التنظيم التشريعي للحقوق التي كفلها المشرع في هذا النطاق يكون مجافيا احكام الدستور منافيا لمقاصده اذا تناول هذه الحقوق بما يهدرها.

٢. ان المشرع قد استهدف من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ التأمين ضد مخاطر بذاتها تندرج تحتها الشيخوخة والعجز والوفاة وغيرها من اسباب انتهاء الخدمة التي عدته المادة (١٨) من القانون المذكور ومن بينها المعاش المبكر ليقيد المؤمن عليه الذي يخضع لاحكام هذا القانون من المزايا التأمينية المقررة به عند تحقق الخطر المؤمن منه الا ان النص المطعون عليه انتقص من هذه المزايا والمتعلقة بالمعاش المستحق عن الاجر المتغير بنسبة ٥% عن كل سنة من السنوات المتبقية من تاريخ استحقاق صرف هذا المعاش حتي بلوغ سن الستين بما مؤداه انتقاص قيمة المعاش المستحق والذي توافر اصل استحقاقه وفقا للقانون الامر الذي يتعارض مع كفالة الدولة لخدمات التأمين الاجتماعي الواجبة وفقا للمادة (١٧) من الدستور.

٣. ان مبدأ مساواة المواطنين امام القانون، المتصوص عليه في المادة (٤٠) من الدستور.. غايته صون الحقوق والحريات في مواجهة صور التمييز التي تنال منها او تقيد ممارستها وان النص المطعون عليه يكون منطويا علي تمييز تحكيمي.

٤. ان قضاء المحكمة الدستورية العليا جري علي ان الحماية التي اظل بها الدستور الملكية الخاصة لضمان صونها من العدوان عليها وفقا لنص المادة (٣٤) منه، تمتد الي اصول جميعها دون تمييز منها.

٥. الحق في صرف معاش الاجر المتغير ينهض التزاما علي الجهة التي تقرر عليها، وعنصر ايجابي من عناصر ذمة صاحب المعاش او المستحقين عنه.

تاسعا: عدم دستورية وضع حد اقصى للزيادة في علاوة معاش عام ٢٠٠٤:

صدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ ونصت المادة الاولى منه علي الاتي:

«تزداد بنسبة (١٠ %) اعتبارا من ٢٠٠٤/٧/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ وفقا لاحكام القوانين التالية:

١. القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية.
٢. قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.
٣. قانون التأمين الاجتماعي علي اصحاب الاعمال ومن في حكمهم.
٤. قانون التأمين الاجتماعي علي العاملين المصريين في الخارج.
٥. القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض احكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

وتعتبر هذه الزيادة جزءا من المعاش وتسري في شأنها جميع احكامه وذلك بمراعاة ماياتي:

١. تحسب الزيادة علي اساس مجموع المعاش المستحق عن المؤمن عليه او صاحب المعاش والزيادات والاعانات في ٢٠٠٤/٦/٣٠ وبالنسبة للعاملين بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يراعي ماياتي:
- ا. يقصد بالمعاش الذي تحسب علي اساسه الزيادة معاش الاجر الاساسي.
- ب. لا تعتبر اعانة العجز الكامل جزءا من المعاش الذي تحسب علي اساسه الزيادة
- ج. تكون الزيادة بحد ادني عشرة جنيهاً وحد اقصى ستون جنيهاً شهريا وتتحمل الخزانة العامة بقيمة هذه الزيادة.

وحيث كان القانون المشار اليه في شأن زيادة المعاشات قد نص علي ان تكون زيادة المعاش بنسبة ١٠% وبحد اقصى ستون جنيهاً شهريا وكان ماقتضي به القانون المذكور قد مايز بين اصحاب المعاشات وبين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ وهم العاملون بالدولة فقضي بمنحهم علاوة خاصة بنسبة ١٠% دون وضع

حد اقصى الامر الذي كان محلا للطعن علي ما تضمنته نص البند (٢) من الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ بزيادة المعاشات من ان تكون الزيادة في المعاش بحد اقصى ستون جنيها شهريا. وقد ارتأت المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر في الدعوي رقم ٢٠ لسنة ٢٧ قضائية دستورية (منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ ، تابع ، في ١٢ يونية سنة ٢٠٠٨).

وتقديرًا من المحكمة للأثار المالية التي ستترتب علي الاثر الرجعي للقضاء بعدم دستورية النص المطعون عليه فقد قررت اعمال الرخصة المخولة لها بنص المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وحددت ، اليوم التالي لنشر الحكم في الجريدة الرسمية تاريخا لسريانه .

وقد استند الحكم في قضائه الي ما استقرت عليه المحكمة الدستورية من مبادئ نشير الي ابرزها فيما يلي :
١ . ان الدستور اذ عهد بنص المادة (١٢٢) منه الي المشرع بصوغ القواعد القانونية التي تتقرر بموجبها علي خزانة الدولة ، المرتبات ، المعاشات ، والتعويضات والاعانات والمكافآت . وذلك لتهيئة الظروف التي تفي بأحتياجات المواطنين الضرورية وتكفل مقوماتها الاساسية التي يتحررون بها من العوز وينهضون معها بمسئولية حماية اسرهم والارتقاء بمعاشها .

٢ . مظلة التأمين الاجتماعي التي يمتد نظامها الي الاشخاص المشمولين بها هي التي تكفل لكل مواطن الحد الأدنى من المعاملة الانسانية التي لا تمتن منها آدميته وتحفظ له في الوقت ذاته كرامته .

٣ . ان موضوع تنظيم الحقوق وان كان يدخل في نطاق السلطة التقديرية التي يمارسها المشرع وفق اسس موضوعية .. الا ان هذا التنظيم يكون مخالفا لاحكام الدستور ، اذا تعرض للحقوق التي تناولها سواء بأهدارها ام بالانتقاص منها .. متى كان ما تقدم ، وكان المشرع قد اصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٤ مقررًا زيادة المعاشات التي تستحق قبل ٢٠٠٤/٧/١ بنسبة ١٠ % من معاش الاجر الاساسي ، هادفا .. الي زيادة دخول اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم بحسبانهم الفئة الأكثر احتياجا للرعاية باعتبار ان دخل كل منهم لا يجاوز ما يتقاضاه من معاش يومئذ ثم تطلب الامر رفع المعاناة عن كاهلهم لمواجهة متطلبات الحياة اليومية في ضوء ارتفاع الاسعار ، وهو ذات ما هدف اليه المشرع من اصداره القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة ١٠ % من الاجر الاساسي لكل منهم في ٢٠٠٤/٦/٢٠ .

وقد خلاص الحكم الدستوري الي القول بأنه ، كان الاولي بالمشرع ان يطلق الحد الاقصى للزيادة التي قررها لاصحاب المعاشات حتي يحفظ لهم كرامتهم ويحميهم من العوز سيما من بلغ الكبر عتيا .. واذا تنكب المشرع هذا الطريق وجاوز نطاق سلطته التقديرية التي يملكها في مجال تنظيم الحقوق ويتقريره الزيادة في المعاشات مع وضع حد اقصى لها فانه يكون قد اهدر الحق في المعاش علي النحو الذي يكفل للمستفيدين منه حياة كريمة .. فانه بذلك يكون قد خالف احكام المادتين (٢٧ و ١٢٢) من الدستور .

تعديل قانون المحكمة الدستورية يسمح بتعميم قضاء المحكمة في المسائل المماثلة ؛
جري تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ١٨٤ لسنة ٢٠٠٨ ، ونصت المادة الاولى منه علي الآتي :

مادة ٤٤ مكررا : استثناء من حكم المادة (٤١) من هذا القانون تنعقد المحكمة في غرفة مشورة لنظر الدعاوي التي تحال اليها من رئيس المحكمة والتي تري هيئة المفوضين انها تخرج من اختصاص المحكمة او انها غير مقبولة شكلا او سبق للمحكمة ان اصدرت حكما في المسألة الدستورية المثارة فيها .

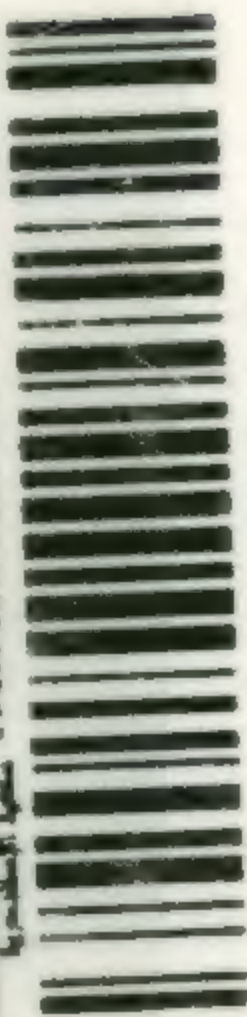
فاذا توافرت احدي الحالات المتقدمة اصدرت المحكمة قرارا بذلك يثبت في محضر الجلسة مع اشارة موجزة لسببه والا اعادتها لهيئة المفوضين لاعداد تقرير في موضوعها .

هوامش الكتاب

١. مادة مستحدثة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ويعمل بها اعتباراً من ١/٤/١٩٨٤ .
٢. الحكم الاول نشر بالجريدة الرسمية في ٩/٢/١٩٩٥ العدد رقم ٦، الحكم الثاني نشر بالجريدة الرسمية في ١٩/٦/١٩٩٧. العدد رقم ٢٥ .
٣. صدر في ٢٣/١٢/٢٠٠٦ ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
٤. الفقرة الاخيرة مضافة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ ثم استبدلت الفقرة الاخيرة بالقانون ١٠٧ لسنة ٨٧ وقد صدر حكم المحكمة الدستورية موضوع التعليق في القضية رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق، دستورية.
٥. منشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٥١ مكرر في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٦ ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.
٦. نشر في الجريدة الرسمية العدد ٢٥ مكرر في ٢٢ يونية سنة ٢٠٠٨ ويعمل به في اليوم التالي.

252
62
66

Bibliotheca Alexandrina



0947730